نقطة البدء

فى الإصلاح الاجتماعى

هى التعادل بين الجهد والجزاء

بقلم الأستاذ "س..."

بعد ما يقرب من ألف سنة قضتها مصر فى أسوأ الأحوال ، تحت حكم المماليك والأتراك والاستعمار الأوروبى ، صار المجتمع المصرى إلى حالة من الاختلال تجعل المصلح الاجتماعى يراها كالحلقة المفرغة ، لا يدرى من أين يبدأ فيها الاصلاح .

الفقر والمرض والجهل .. تلك هى الأمراض الاجتماعية المتشابكة الواضحة للعيان ؟ وخلفها عشرات الأمراض الناشئة عنها أو المتلبسة بها . ولكن أليس من ورائها جميعا أسباب أعمق لهذا الاختلال الذى لا شك فيه ؟

يخيل إلى أن هناك سببا أصيلا لهذه الأمراض كلها . هذا السبب هو فقدان التوازن بين الحقوق والواجبات وضياع العدالة بين المغانم والمغارم ، وانعدام التعادل بين الجهد والجزاء .

وتتضح هذه الحالة حين نسأل : أكل فرد فى مصر وكل هيئة وكل طبقة تتناول من الأجر بقدر ما تبذل من الجهد ، وتعطى للمجتمع بقدر ما تأخذ منه ؟ هل موظف الدرجة الأولى الذى يتقاضى مائة وعشرين جنيها فى الشهر ينفع الدولة بمقدار ما ينفعها موظف الدرجة التاسعة الذى يتقاضى ثلاثة جنيهات ، أربعين مرة ؟ هل مدرس الجامعة الذى يتناول ستين جنيها فى الشهر يؤدى للدولة خدمات تعادل خدمات المدرس الإلزامى الذى يتناول ثلاثة جنيهات ، عشرين مرة ؟ هل صاحب العمل الذى يستخدم ألف أجير فى اليوم بألفين وخمسمائة قرش ويربح فى اليوم مثلها يبذل من الجهد مقدار ما يبذله ألف أجير ؟

وهكذا نمضى فى تلك الأسئلة ، والجواب عليها دائما بالنفى ، والفرق بين الأخذ والإعطاء وبين الجهد والجزاء فى كل حالة هو الفرق بين الصحة الاجتماعية والمرض فى المجتمع المصرى الغارق فى هذا الاختلال .

ولكن كيف كان هذا الفرق الهائل بين الجهد والجزاء ، وبين الحقوق والواجبات ؟

أقرب الأسباب إلى اعتقادى هو اختلال النظام الحكومى قبل عهد الاستقلال ، هذا الاختلال الذى يدفعنا اليوم فى تياره بقوة الاستمرار والذى علينا اليوم أن نجعل إصلاحه "نقطة البدء فى الإصلاح الاجتماعى" .

حينما كانت أوروبا غارقة فى عهد الاقطاع كما نحن فى مصر غارقين فى وضع أشد منه شناعة نتيجة لاختلاف جنسية المحكومين والحكام . كان السادة والسيد فى أوروبا من جنس واحد، فلما زال عهد الاقطاع التقى الجميع فى ظل النظم الديمقراطية إخوانا بينهم أواصر قوية من الجنس واللغة . أما فى مصر فقد كان السادة من المماليك ثم من الأتراك، وكان العبيد من المصريين الفلاحين . فظل الحكام بمعزل عن المحكومين إلى عهد قريب . ولما تسلم المصريون الحكم كانت له تقاليد وأبهة ومراسيم لم يتخلصوا منها إلى الآن .

كان الحكام سادة مترفين يسكنون المدن ويختارون منها أحسن مواقعها ، فعمروا بتلك المدن وبهذه المواقع حصة ، وأهملوا ما عداها ، حتى انقطعت الصلة بين المدن والريف وبين بعض الأحياء فى المدن وبعضها الآخر ، ولم يعد يجمع بينها لا الوحدة الجغرافية والسياسية ، ولم يعد هناك تعادل بين ما ينفق على هذه وما ينفق على تلك ، فاختل التوازن بين الأخذ والعطاء . .

وكان السادة من الملاك أو الموظفين أو المحتسبين . .. الى آخر الأسماء والأوصاف . فى حاجة الى الأجزاء من الفلاحين والعمل والخدم . الذين لا يشعرون نحوهم بعاطفة من جنس أو لغة ، فكان لابد من تخفيض الأجور لهذه الطبقات ، بل لابد من السخرة والاهانة والإيذاء، ليصفو الغنم كله للسادة ، ويقع الغرم كله على العبيد ... فاختل التوازن بين الجهد والجزاء، حتى اذا قدم الاستعمار الأوروبى والامتيازات حل السادة من الأجانب محل السادة من المماليك والأتراك .

ومضت هذه السياسة فى طريقها فتكدست الأموال فى جانب وتكدس الفقر فى جانب ، وبدت التخمة على القلة القليلة وظهر الجوع على الكثرة الكثيرة. وصار "من له يعطى ويزاد ومن ليس له يؤخذ منه مامعه" !

ثم انتهى الأمر الى الفقر والمرض والجهل لخمسة عشرة مليونا من الأشقياء ، والغنى والصحة والعلم لمليون واحد من السعداء ، وتلك هى المرة المرة لألف عام من اختلال نظام الحكم فى البلاد .

* * *

هذه هى القصة .. واذا نحن شئنا أن نبدأ فى الإصلاح الاجتماعى فلنلق بالنا إليها ولنهتم بالسبب الأصيل وهو "عقلية الحكم" فى البلاد، وحتى نحمل على الرغبة القوية فى العدل بين الجهد والجزاء، فقد أخذنا بطرف الحقيقة ، ووضعنا اليد على مكمن الداء .

فلنفرض أننا وصلنا إلى هذا الأمل فأى الأمراض الثلاثة نبدأ على هذا الأساس ؟

لاأشك فى أن الفقر هو الداء الأول الذى تجب مكافحته على هذه القاعدة . فالفقر مرض اجتماعى لاشخصى فى غالب الأحيان ، وهو بحالته فى مصر مرض اجتماعى لاشك فى ذلك منشؤه ماقدمت من سوء عقبة الحكم فيما مضى .

ومن الفقر ينشأ المرض وينشأ الجهل ، وإن كانا يعودان بدورهما فيزيدان حدته ويثبتان أقدامه . والتجربة تثبت أن ارتفاع الدخل لشخص ما أو طبقة خاصة يتبعه حتما ارتفاع درجة الصحة والرغبة فى التعلم ، كما تتوارى فى الحال عدة عيوب وأمراض اجتماعية أخرى.

ونحن نستنكر الحفاء مثلا ونسعى فى مكافحته ، ولكن المشاهدات تدلنا على أن ارتفاع دخل العامل أو الفلاح يدفعهما دفعا الى الانتعال .

ونحن نبح أصواتنا فى الحث على النظافة فلا نجد صدى لهذه الأصوات لأن الفقر يحول دون النظافة ، والخبز مقدم ولا شك على الصابون . فاذا حدث أن ارتفع دخل الفرد أو الأسرة ولو لسبب طارئ ارتفعت معه درجة النظافة لتوافر الصابون والملابس ، وارتفاع الشعور بالقيمة الانسانية عند هذه المخلوقات .

ومما يدعو الى الملاحظة أن قانون التعليم الإلزامى يجد مقاومة عنيفة فى الجهات الفقيرة ترتفع وتنخفض بنسبة الرخاء العام للجهة وطبقات السكان. ذلك أن الوالد الفقير يحتاج الى ولده لتنمية دخله بالعمل فيمنعه من المدرسة ، ويتحمل العقوبات التى يحتمها القانون لأنها أهون عليه من فقد القرش الذى يحرمه . أما الجهات التى يتوافر فيها بعض الرخاء فيسير القانون فيها سيرا مرضيا على قدر الإمكان .

ومن عجيب أمر هذا القانون الذى اقتبساه من مجتمعات أرقى من مجتمعنا المصرى بلا مراعاة لفوارق البيئات ، أنه يلزم الآباء بإرسال أطفالهم الى المدارس ويلزم رئيس المدرسة بالتبليغ عن الآباء الذين لاينفذون القانون. فاذا خالفه الوالد لحاجته الى قرش من أجر ولده وقعت عليه غرامة مالية ؟ فاذا تكررت المخالفة تحت ضغط الحاجة حكم على الوالد بالحبس ليتم بذلك انقطاع مورده الضئيل ؟

الفقر هو علة العلل ، وقد يكون سببه الأول ضيق الموارد العامة التى تهبط بمتوسط الدخل الفردى ، وعلاج هذا السبب يطول شرحه ، ولا طاقة للمحرومين بالصبر حتى تنتهى خطواته. ولكن هناك سببا داخليا ينشأ عنه فقر نسبى ومن المستطاع علاجه فى بضع سنوات.

هذا السبب هو فقدان التوازن بين مايتفق على الريف وما ينفق على المدينة ، ثم فقدان التوازن بين الجهد والجزاء فى جميع الطبقات .

ونظرة إلى ميزانية وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية، وهما الوزارتان اللتان تهتمان — فى الغالب — بالمحرومين التعساء ، تكفى لبيان حقيقة ما ينال هذه الطبقات العاملة من الميزانية العامة .

ثم نظرة الى نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، تكفى لبيان ما يتحمله العاجزون وما يعفى منه القادرون ، وتشير بالضرورة الملحة فى علاج هذه الحال .

ونظرة كذلك إلى فئات الأجور والمرتبات صعودا وهبوطا ، تنير الطريق لمن يريد إنقاذ البلد من هذا الاختلال .

وقد تحول الظروف الاستثنائية دون حرية التصرف لإصلاح هذه الحالة التى طال عليها الأمد ، ولكنها لاتحول دون الممكن منها فى جميع الظروف والأحوال ، فاذا لم نستطع شيئا مطلقا — وتلك حجة من لايريد — فلتكن نية خالصة اوجه هذا الوطن أن نستبدل بهذه العقلية عقلية أخرى أوسع إدراكا وأكثر عدالة من عقلية المماليك والأتراك .

ولعل مما يساعد على تكوين هذه العقلية الجديدة ، أن يوقن الجميع أن بقاء الحال من المحال ، وأن هذا الوضع صائر بنا إلى خسارة محققة على الجميع ، يثبتها منطق الاقتصاد الحديث الذى يجعل مجموعة طبقات الأمة كالأنابيب المستطرقة ، ويجعل كل خير يصيب الطوائف المستهلكة عائدا مرة أخرى على المنتجين .

فرفع حالة الطبقات الفقيرة يجعلها أقدر على الشراء ، وأصلح للعمل والإنتاج ، وهذا وذلك يعود بالنفع على أصحاب الأموال .

وإننا لنرنو بأنظارنا إلى المستقبل ونتطلع الى مجد وارتقاء ، ولن تنهض للمجد أمة جسمها كله أشل مهما كان الرأس من القوة والطموح .

والله يلهمنا طريق الرشاد .

"س . . ."